الأمم المتحدة

A/79/303

الجمعية العامة

Distr.: General
8 August 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 51 من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض شامل للبعثات السياسية الخاصة

مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة

تقرير الأمين العام

موجز

يقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 79/78 الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يُقدّم إليها تقريراً عن مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، بما في ذلك الجهود المبذولة من أجل تحسين الخبرات والفعالية، والشفافية، والمساءلة، والتمثيل الجغرافي، ومراعاة المنظور الجنساني، والمشاركة الكاملة والمجدية للمرأة على قدم المساواة مع الرجل، وكذلك المشاركة الكاملة والفعالة والمجدية للشباب. وطلبت الجمعية أيضا إلى الأمين العام أن يدرج في التقرير معلومات عن أثر الإصلاحات في المقر على تنفيذ ولايات البعثات السياسية الخاصة ذات الصلة في الميدان. ويغطي التقرير، وهو الثاني عشر المقدم إلى الجمعية عن هذا البند، الفترة من آب/أغسطس 2023 إلى تموز/يوليه 2024.

* A/79/150.

030924 260824 24-14429 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - واصلت بيئة السلام والأمن العالميين تدهورها السريع خلال العام الماضي، في فترة من أعنف الفترات منذ نهاية الحرب الباردة. فقد زاد عدد النزاعات وبات ربع البشرية يعيش اليوم في مناطق متأثرة بالنزاعات يتحمل المدنيون عبئها الأكبر. وبلغت الاحتياجات الإنسانية أعلى مستوياتها على الإطلاق، كما سجلت النفقات العسكرية أرقاماً قياسية جديدة. وفي ظل المرحلة الانتقالية المضطربة اليوم نحو نظام عالمي جديد في ظل وجود أقطاب نفوذ جديدة، أصبح التنافس الجيوسياسي وديناميات القوى العالمية والإقليمية المشرذمة يعوقان العملَ المتعدد الأطراف من أجل السلام.

2 - وفي سياق هذا الوضع المتدهور، أهاب الأمين العام، في موجز السياسات المعنون "خطة جديدة للسلام" (A/77/CRP.1/Add.8)، بالدول الأعضاء الالتزامَ مجددا بالدبلوماسية من أجل السلام وبالتسوية السلمية للمنازعات. ولا يزال عدم الاستفادة بالكامل من مجموعة الأدوات المتاحة للتسوية السلمية للمنازعات بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة واحدا من أكبر أوجه قصورنا الجماعي، ويمثل فرصة ضائعة للسلام. وفي هذا السياق، تشكل البعثات السياسية الخاصة واحدة من الأدوات الأساسية التي تُستخدم لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. فهي تجسد التعددية في العمل.

3 - ورغم هذه التحديات، ظلت البعثات السياسية الخاصة تقدم إسهاما فريدا في صون السلام والأمن الدوليين. إذ إنها تساعد في إبعاد الأطراف عن شفير النزاع وتجنب التصعيد. وتعمل على تيسير المفاوضات لتجاوز الخلافات وحشد الجهات الفاعلة حول الحلول السلمية. كما أن البعثات السياسية الخاصة تقدم الدعم في تنفيذ اتفاقات السلام وتساعد الحكومات المضيفة على دفع عجلة العمليات السياسية والحفاظ على السلام.

4 - ويقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 79/78 الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يُقدّم إليها تقريراً عن مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، بما في ذلك الجهود المبذولة من أجل تحسين الخبرات والفعالية، والشفافية، والمساءلة، والتمثيل الجغرافي، ومراعاة المنظور الجنساني، والمشاركة الكاملة والمجدية للمرأة على قدم المساواة مع الرجل، وكذلك المشاركة الكاملة والفعالة والمجدية للشباب. ويركز الفرع الثاني من التقرير على أبرز التطورات التنفيذية المستجدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويقدم الفرع الثالث موجزا لجلسة التحاور مع الدول الأعضاء بشأن البعثات السياسية الخاصة التي عُقدت في 5 حزيران/يونيه 2024. ويتناول الفرع الرابع قضايا متنوعة في السياسة العامة تتعلق بالبعثات السياسية الخاصة، ويتضمن الفرع الخامس ملاحظات حول أهمية البعثات السياسية الخاصة كأداة للنهوض بالسلام، وحول سبل مواصلة تعزيزها.

ثانيا - أبرز التطورات التنفيذية

أفريقيا

5 - اضطلع الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بمساعيه الحميدة في أنحاء المنطقة دون الإقليمية في شراكة وثيقة مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، مركِّزا على سان تومي وبرينسيبي وعلى السياقات الانتقالية في تشاد وغابون. ودعم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا الجهود الإقليمية الرامية إلى معالجة قضايا السلام والأمن العابرة للحدود، مثل الآثار السلبية لتغير المناخ على الاستقرار، والجرائم البحرية، وخطاب الكراهية. وبالتعاون

مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، عمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على تحديد التحديات الجديدة وتحقيق الاستفادة المثلى من الموارد ورسم رؤية استراتيجية للعقد المقبل لمدونة قواعد السلوك المتعلقة بقمع القرصنة والسطو المسلح ضد السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا (مدونة ياوندي لقواعد السلوك)، التي تهدف إلى مكافحة الأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا. وواصل المكتب أيضا الاضطلاع بدور أمانة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، ما أتاح لدول المنطقة دون الإقليمية إطاراً لبناء الثقة ومنع نشوب النزاعات وتسويتها في ما بينها.

6 - واضطلع المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى بسلسلة من بعثات المساعي الحميدة بغية الدعوة إلى منع تصاعد العنف وسط تزايُد حدة التوتر بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وبين بوروندي ورواندا. ودعا المبعوث الخاص في اتصالاته إلى الحوار والتوصل إلى حلٍ سياسي للأزمات المستعصية في المنطقة مدعومٍ بتدابير غير عسكرية لمواجهة التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة العاملة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ودعا إلى بذل جهود متجددة للنهوض بمبادرات السلام الإقليمية، ولا سيما عملية نيروبي التي تقودها جماعة شرق أفريقيا، وعملية لواندا للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، اللتان واصل مكتبه دعمهما. وإضافة إلى ذلك، تواصلَ مكتب المبعوث الخاص مع الشركاء الإقليميين في تنشيط الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الذي وقّعه 11 بلدا في عام 2013 لإنهاء دورة النزاع المتكررة في منطقة البحيرات الكبرى. وعملاً باستراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى وخطة عملها، عمل المبعوث الخاص على إيلاء الأولوية لدور منظمات المجتمع المدني والنساء والشباب في العمليات السياسية وهياكل بناء السلام في منطقة البحيرات الكبرى. كما قدم المبعوث الخاص الدعم إلى المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في جهوده الرامية إلى تعزيز الإدارة الشفافة للموارد الطبيعية، سيما وأن هذه الموارد غالباً ما تشكل سببا جذريا للنزاع في المنطقة.

7 - وواصلت المبعوثة الخاصة للأمين العام للقرن الأفريقي مساعيها الحميدة في المنطقة دعماً لجهود السلام في إثيوبيا، وتواصلت مع إثيوبيا والصومال لخفض حدة التوتر التي ظهرت في أعقاب توقيع مذكرة تفاهم بين إثيوبيا وصوماليلاند في 1 كانون الثاني/يناير 2024. كما عملت المبعوثة الخاصة بشكل وثيق مع جميع الأطراف المعنية لدعم الجهود المبذولة لإنهاء النزاع في السودان. ومنذ تصاعد العنف القبلي في أبيي، ما برحت المبعوثة الخاصة تعقد اجتماعات منتظمة مع قائد قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي والممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان بهدف تنسيق جهود صنع السلام. وتولى مكتب المبعوث الخاص أيضا تنسيق استعراض الاستراتيجية الوقائية الإقليمية الشاملة في منطقة القرن الأفريقي. وإضافة إلى ذلك، أنشأ المكتب مركز الأمم المتحدة للمناخ والسلام والأمن في القرن الأفريقي بالتعاون مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وسيساعد المركزُ في وضع برامج مبتكَرة تتعلق بالمناخ والسلام والأمن في أكثر المناطق هشاشة وتأثرًا بالنزاعات في القرن الأفريقي.

8 - وواصلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا جهودها لعقد اجتماع للجهات الفاعلة الرئيسية في ليبيا تيسيرا للتوصل إلى تسوية سياسية تمهد الطريق لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية شفافة وشاملة للجميع. كما قدمت المساعدةَ الفنية إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بغية الإعداد لتنفيذ العملية الانتخابية بمجرد حل القضايا الخلافية في الإطار القانوني. وإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة تواصلها مع ممثلي

المجموعات النسائية والشباب والمجتمع المدني والأحزاب السياسية والجهات الأمنية الفاعلة والفئات الثقافية والأعيان والجمعيات المهنية والأوساط الأكاديمية من أجل ضمان عملية سياسية شاملة للجميع وتعزيز بيئة مؤاتية للانتخابات. وقدمت البعثة، في إطار جهودها الرامية إلى دفع عجلة المسار الأمني، الدعمَ لعمل اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، بما في ذلك التخطيط لانسحاب المقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا بالتنسيق مع بلدان الجوار. وأطلقت البعثة مبادرات لبناء القدرات مع الجهات الأمنية الفاعلة ومنظمات المجتمع المدني وأعضاء الهيئات التشريعية لدعم التقدم نحو إعادة توحيد المؤسسات الأمنية.

9 - وعملت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في البلاد على دعم حكومة الصومال الفدرالية في النهوض بأولوياتها في مجال بناء الدولة. وقدمت البعثة الدعم الفني وشجعت على إجراء مشاورات واسعة النطاق لضمان استيعاب الجميع في عملية مراجعة الدستور وفي ما يتعلق بالإطار الانتخابي، وواصلت الدعوة إلى إدراج حصة نسبتها 30 في المائة كحد أدنى للنساء في التشريعات الانتخابية. وإضافة إلى عملية مراجعة الدستور، أُجريت مشاورات حول مقترح أيار/مايو 2023 للمجلس الاستشاري الوطني بشأن إجراء انتخابات على أساس مبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد. وبذلت البعثة أيضا مساعيها الحميدة بدعوتها الشركاء والجهات المعنية إلى وقف إطلاق النار وبتيسيرها الحوار حول الوضع في لاسعانود. وعلاوة على ذلك، قدمت البعثة الدعم إلى الصومال في تعزيز سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، فضلا عن الدعم التقني إلى الحكومة الفدرالية بغية حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

10 - وإزاء استمرار حالات التوتر بين بلدان وسط منطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، زار الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل عواصم بلدان عدة في المنطقة وخارجها للمناشدة بإجراء حوار بنّاء للخروج من المأزق الحالي. وبقي مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على اتصال مع رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بهدف تيسير التقارب بين الجماعة وبوركينا فاسو ومالي والنيجر، داعياً إلى إجراء حوار بنّاء من أجل السلام والاستقرار وتلبية احتياجات الناس في ضوء التحديات المشتركة. وأسهمت دعوة الممثل الخاص في رفع العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية وحظر السفر التي كانت الجماعة الاقتصادية فرضتها على بعض المسؤولين في البلدان الأربعة التي تمر حالياً بمرحلة انتقالية سياسية. ودعماً للعمليات الانتخابية، أجرى الممثل الخاص مشاورات مع الجهات المعنية الوطنية في المنطقة، بالتنسيق مع المنسقين المقيمين، لبناء توافق قبل انقضاء المهل الانتخابية. وفي هذا الصدد، دعم الممثل الخاص تنفيذ اتفاق الوحدة الوطنية بعد الانتخابات المتنازع عليها في سيراليون وتواصل مع الجهات المعنية بشأن الانتخابات التشريعية والإصلاح الدستوري في توغو. كما زار غانا، حيث التقى مسؤولين من السلطات الوطنية، ودعا، في ضوء الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2024، إلى إجراء عملية انتخابية سلمية وشفافة وشاملة للجميع. وتعاون مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في التصدي للتحديات الإقليمية مثل النزاعات بين المزارعين والرعاة، والمناخ والسلام والأمن، بالدفع نحو تطبيق نداء داكار للعمل بشأن تغير المناخ والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وتولى الممثل الخاص، بصفته رئيس لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة، تيسير الوساطة بين الكاميرون ونيجيريا بشأن القضايا الخلافية المتبقية على تعليم الحدود. ونتيجة لذلك، لم يتخذ أي من البلدين إجراءات تتعلق بالقرار السابق الداعي إلى إحالة

المسألة مرة أخرى إلى محكمة العدل الدولية لتوضيح الحدود في ثلاث مناطق متنازع عليها؛ وعوض ذلك، التزما الانخراط في مناقشات ثنائية في إطار اللجنة المختلطة من أجل التوصل إلى حل سلمي ونهائي.

11 - وواصل المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية التواصل مع جميع الأطراف المعنية للمضي بالعملية السياسية. ومن 5 إلى 7 أيلول/سبتمبر 2023، أجرى أول زيارة له إلى الصحراء الغربية، حيث سافر إلى العيون والداخلة. والتقى خلال زيارته ممثلين مختلفين، بينهم ممثلون عن منظمات المجتمع المدني والمجموعات النسائية. وأعاد المبعوث الخاص التأكيد على اعتقاده بأن من الممكن التوصل إلى حل عادل ودائم ومقبول من الطرفين يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

12 - وفي 1 كانون الأول/ديسمبر 2023، اتخذ مجلس الأمن القرار 2715 (2023) الذي أنهى بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان اعتبارا من 3 كانون الأول/ديسمبر 2023. ونسقت البعثة الخفض التدريجي لقواتها مع مكتب المنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري من أجل حماية العمل الذي اضطلعت به البعثة بشكل مشترك كوجودٍ متكامل للأمم المتحدة في السودان في مجالات بناء السلام والأنشطة البرنامجية الأخرى، بما فيها حقوق الإنسان وحماية المدنيين.

الأمريكتان

13 - بذل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي مساعيه الحميدة دعماً لحوارٍ جامع بين الأطراف الهايتية، وقدم الدعم الاستراتيجي والاستشاري المتعلق بتطوير الشرطة وعملَ على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في خضم أزمة متعددة الأبعاد طال أمدها اتسمت بمستويات غير مسبوقة من عنف العصابات المسلحة. وأفضى الحوار السياسي بين الأطراف الهايتية، الذي أُجري بتيسير من الجماعة الكاريبية، إلى اتفاق بشأن ترتيبات الحكم الانتقالي، بما في ذلك مجلس رئاسي انتقالي أنشئ في نيسان/أبريل 2024 وحكومة مؤقتة مكلفة بإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية لنقل السلطة بحلول شباط/فبراير 2026. وعمل المكتب مع الجهات الهايتية المعنية من مختلف الأطياف السياسية ومع منظمات المجتمع المدني، بما فيها الجماعات النسائية، ونسّق مع الجهات الإقليمية الفاعلة. كما قدم الدعمَ الاستراتيجي والاستشاري إلى الشرطة الوطنية الهايتية، ولا سيما في عملياتها لمكافحة العصابات لصد الهجمات على البنية التحتية للدولة والمنشآت الحيوية الأخرى والأملاك الخاصة. ومدد مجلس الأمن ولاية المكتب حتى 15 تموز/يوليه 2025 بموجب قراره 2743 (2024). وعقد المكتب ترتيبات للتنسيق الفعال مع البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني. وقبيل نشر البعثة، أدت هجمات منسقة للعصابات على البنية التحتية للدولة إلى تقليص مؤقت في وجود المكتب ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة في البلاد.

14 - ومدَّد مجلس الأمن في قراره 2704 (2023) ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2024. وشملت الولاية الموسعة مهام مأذونا بها في قرار مجلس الأمن 2673 (2023) تتصل برصد تنفيذ الفرع الأول، المتصل بالإصلاح الريفي الشامل، والفرع 6-2، المتصل بالفصل المتعلق بالمسائل الإثنية من الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. وإضافة إلى ذلك، كُلفت البعثة بموجب قرار مجلس الأمن 2694 (2023) برصد تنفيذ وقف إطلاق النار بين حكومة كولومبيا وجيش التحرير الوطني والتحقق منه، والذي كان ساريا منذ 3 آب/أغسطس 2023 وجرى تمديده في 6 شباط/فبراير 2024 لمدة 180 يوما آخر. وواصل الممثل الخاص للأمين العام لكولومبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا بذل مساعيه الحميدة باسم الأمين العام بصفته طرفا مواكبا لحوارات

السلام بين الحكومة والجماعات المسلحة غير الشرعية، بينها جيش التحرير الوطني وهيئة الأركان العامة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي وجماعة سيغوندا ماركيتاليا.

آسيا والمحيط الهادئ

15 - في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، قُدِّم إلى مجلس الأمن التقييم المستقل لأفغانستان الذي كان المجلس طلب إجراءه في قراره 2679 (2023)، والذي يقدم توصيات استشرافية لاعتماد نهج متكامل ومتسق بين الجهات الفاعلة السياسية والإنسانية والإنمائية المعنية، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، من أجل التصدي للتحديات الراهنة التي تواجهها أفغانستان. وفي 18 و 19 شباط/فبراير 2024، عقد الأمين العام الاجتماع الثاني للمبعوثين الخاصين بشأن أفغانستان في الدوحة، وفي 30 حزيران/يونيه و 1 تموز/يوليه 2024، عقدت وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام الاجتماع الثالث للمبعوثين الخاصين بشأن أفغانستان في الدوحة باسم الأمين العام. وكان الهدف من الاجتماعين ضمان التعاطي المنسَّق والمنظَّم بين سلطات الأمر الواقع والمجتمع الدولي. وفي 15 آذار/مارس 2024، مُددت ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان حتى 17 آذار/مارس 2025. وتواصلت البعثة مع سلطات الأمر الواقع للدعوة إلى حماية الحقوق والحريات الأساسية مع التركيز بشكل خاص على حق الفتيات في التعليم وحق المرأة في العمل والتمتع بالمشاركة في المجتمع على قدم المساواة مع الرجل. وعملت أيضا على تشجيع التعاون الإقليمي مع سلطات الأمر الواقع وبلدان أخرى في المنطقة، وعقدت اجتماعات تنسيق منتظمة مع السفراء الموجودين في كابل.

16 - وعمل مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار على حشد جهود المجتمع الدولي والجهات المعنية الإقليمية الرئيسية لتهيئة الظروف المؤاتية للعودة الآمنة والكريمة والطوعية والمستدامة للاجئين الروهينغا. وواصل المكتب بذل جهوده في مجال الإنذار المبكر استنادا إلى تحليل شامل من خلال المشاورات المستمرة مع طائفة واسعة من الجهات المعنية بغية تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة في مواجهة الأزمة المتعددة الأبعاد في البلاد. وفي هذا السياق، انصبّ تركيز المكتب في شكلٍ رئيسي على النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن من أجل تشجيع التوصل إلى حل شامل يتصدى للتمييز التاريخي ضد الروهينغا وجماعات أخرى. وفي 5 نيسان/أبريل 2024، أعلن الأمين العام عن تعيين مبعوثة خاصة جديدة معنية بميانمار. وأجرت المبعوثة الخاصة في أعقاب تعيينها مشاورات مكثفة في مقر الأمم المتحدة ثم زارت المنطقة، بما في ذلك إندونيسيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وماليزيا (البلدان المترئسة السابقة والحالية والمقبلة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان))، وهو ما يعكس التزامها بالعمل في شكل وثيق مع آسيان والبلدان المجاورة دعماً لعملية تقودها ميانمار نحو سلام مستدام. كما أجرت مشاورات منصفة وشاملة للجميع مع طائفة من الجهات المعنية في ميانمار.

منطقة أوروبا ووسط آسيا

17 - عمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا على بذل مساعيه الحميدة وتعزيز التعاون الإقليمي، لا سيما في مجال منع التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب، في شراكة مع مكتب مكافحة الإرهاب. كما ركّز المركز على إدارة المياه العابرة للحدود، وتغير المناخ، والقيادة النسائية، ومشاركة الشباب في السلام والأمن. ووفر المؤتمر للمسؤولين الحكوميين والخبراء في المنطقة منبراً للحوار

الإقليمي من أجل المساعدة في بناء الثقة وتبادل أفضل الممارسات بشأن إدارة المياه العابرة للحدود والتصدي للآثار المترتبة على تغير المناخ، بما في ذلك ذوبان جبال الجليد في آسيا الوسطى والمنطقة الأوسع.

18 - وواصل مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص تيسير الحوار بين ممثلي زعيمي القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، بتوفيره منتدى لمناقشة المسائل التي تهم الطائفتين. وتولى تيسيرَ عمل 12 لجنة فنية مشتركة بين الطائفتين، بدعم من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، تعزيزا للتعاون في مجالات عدة منها الصحة والبيئة والمسائل الجنائية والتعليم. ودعم أيضا جهود المجتمع المدني وأنشطة بناء الثقة بما يساعد الشباب على تبني مواقف موحدة من الهواجس المشتركة بشأن الاستدامة البيئية وإعداد مواقف مشتركة اتُخذت في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وإضافة إلى ذلك، نفذت البعثة توصيات خطة العمل المتعلقة بالمشاركة الكاملة والمجدية للمرأة على قدم المساواة مع الرجل في عملية التسوية، على نحو ما اتفق عليه الزعيمان.

19 - وعمل مكتب ممثلة الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية بتعاون وثيق مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في سبيل تيسير المشاركة لمباحثات جنيف الدولية المتعلقة بالأمن والاستقرار. وفي ظل هذه الخلفية الجيوسياسية الصعبة، عقد الرؤساء المشاركون ثلاث جولات من المناقشات في كانون الأول/ديسمبر 2023 ونيسان/أبريل 2024 وحزيران/يونيه 2024. وواصل الرئيسان المشاركان العمل مع جميع المشاركين لتشجيع الحوار البنّاء وإحراز تقدم بشأن بنود جدول الأعمال الأساسية بما فيها عدم استخدام القوة والترتيبات الأمنية الدولية، والقضايا الإنسانية، مثل عودة النازحين داخلياً واللاجئين.

الشرق الأوسط

20 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بذلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مساعيها الحميدة لتعزيز نظام سياسي وحوار جامعين وشجعت المشاركة في مسائل عدة بينها قضايا الأمن والمناخ وحقوق الإنسان والتنمية والمهام الإنسانية. ونفذت البعثة برامج لتعزيز قدرات المجتمع المدني والمفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق والمسؤولين الحكوميين للحفاظ على الحيز المدني وتوسيع نطاقه، وحماية حقوق الإنسان في المجال الرقمي، وترسيخ دور الصحافيات والإعلاميات في تعزيز حقوق الإنسان ومكافحة خطاب الكراهية. وفي رسالة مؤرخة في 27 آذار/مارس 2024 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2024/270)، قدم الأمين العام التقرير عن الاستعراض الاستراتيجي المستقل للبعثة عملاً بقرار مجلس الأمن 2682 (2023). وفي 31 أيار/مايو 2024، اتخذ المجلس بالإجماع قراره 2732 (2024)، الذي أخذ فيه علماً برسالة حكومة العراق المؤرخة 8 أيار/مايو 2024 ومدد ولاية البعثة لفترة أخيرة مدتها 19 شهراً، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2025. وفي القرار نفسه، طلب المجلس إعداد واستكمال خطة لنقل المهام والتصفية بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، بالتشاور مع حكومة العراق. كما طلب المجلس من الأمين العام ترشيد المهام الموكلة إلى البعثة بحيث: تقدم المساعدة الانتخابية، بما في ذلك المشاركة الكاملة والمجدية والآمنة للمرأة على قدم المساواة مع الرجل؛ والقيام، ضمن الفترة الانتقالية، بتيسير إحراز تقدّم نحو إيجاد حلٍّ نهائي للمسائل العالقة بين العراق والكويت، بما في ذلك في ما يتعلق بملف الأشخاص والممتلكات المفقودين الكويتيين؛ وتعزيز مهام إنمائية وإنسانية محددة ودعمها وتسهيلها، بالتنسيق مع حكومة العراق ووفقاً لخطة الأمين العام لنقل مهام البعثة؛ وتعزيز المساءلة وحماية حقوق الإنسان، والإصلاح القضائي والقانوني، مع الاحترام التام لسيادة العراق والمسؤولية الوطنية.

21 - وعمل مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان مع الجهات المعنية اللبنانية والشركاء الدوليين للحفاظ على استقرار البلد. وواصلت المنسقة الخاصة الدعوة إلى انتخاب رئيس للجمهورية في لبنان وتأليف حكومة وتنفيذ برنامج إصلاحات، كما حثّت القادة السياسيين اللبنانيين على إجراء الانتخابات البلدية التي تأجلت للمرة الثالثة في أيار/مايو 2024. وتماشياً مع قرار مجلس الأمن 2650 (2022) وسياسة الأمم المتحدة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، اختُتم في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 برنامج دعم سبل العيش للجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي الذي استمر ستة أشهر، والممول من خلال آلية يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت إشراف مكتب المنسقة الخاصة. ووسط عمليات تبادل إطلاق النار المتكرر عبر الخط الأزرق بين حزب الله وجماعات مسلحة غير تابعة للدولة في لبنان، من جهة، وإسرائيل، من جهة أخرى، عمل المكتب في شكل وثيق مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والشركاء الدوليين على حث جميع الأطراف على الالتزام مجددا بوقف الأعمال العدائية بموجب قرار المجلس 1701 (2006) واستخدام السبل الدبلوماسية لتجنب مزيد من التصعيد. وواصلت وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام القيام بمهام الإبلاغ عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004).

22 - وواصل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط العمل مع جميع الجهات المعنية لإعادة إرساء أفق سياسي والعودة إلى مسار المفاوضات لحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني من خلال حل الدولتين بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات السابقة. وفي أعقاب الهجمات التي شنتها حركة حماس وجماعات مسلحة أخرى على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وفي سياق الحملة العسكرية الإسرائيلية المستمرة في غزة، كثف المكتب عمليات تواصله. فأجرى المنسق الخاص مناقشات مكثفة مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الرئيسية لدعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى وقف فوري إنساني لإطلاق النار وللإفراج غير المشروط عن الرهائن وزيادة المساعدات الإنسانية في غزة وتجنب اتساع رقعة الصراع إلى الضفة الغربية المحتلة وخارجها. وتواصل المكتب مع الأطراف والدول الأعضاء وشركاء الأمم المتحدة لتحسين إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية في غزة وضمان استمرار المساعدات الإنسانية والإنمائية في الضفة الغربية المحتلة. وعمل المنسق الخاص في شكل وثيق مع السلطة الفلسطينية للتصدي للتحديات الاقتصادية والإنسانية والسياسية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتعزيز القدرات المؤسسية للسلطة الفلسطينية، والتحضير لعودة حُكم بقيادة فلسطينية إلى غزة كجزء من دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتواصلة جغرافياً وقابلة للحياة وذات سيادة.

23 - وعمل المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا على تشجيع بناء أرضية مشتركة دعماً لحل سياسي للنزاع السوري تيسره الأمم المتحدة عملاً بقرار مجلس الأمن 2254 (2015). وركز على منع مفاقمة حالات التوتر الإقليمية المتصاعدة للعنف الدائر في الجمهورية العربية السورية، محاولا إزالة العقبات التي تحول دون إعادة انعقاد اللجنة الدستورية ومواجهة التحديات الموضوعية التي تواجهها، وساعيا إلى تيسير إقامة حوار بنّاء بين الجهات المعنية الرئيسية لبناء الثقة والاطمئنان خطوة بخطوة، ومطلقا الدعوة من أجل حماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، ووقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلاد، وإطلاق سراح المعتقلين والمخطوفين وتقديم معلومات عن المفقودين.

24 - وتواصل المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن مع طائفة من الجهات المعنية اليمنية بهدف إطلاق عملية سياسية جامعة ومتعددة المسارات لإنهاء النزاع في البلد. ومع أن مهلة الهدنة التي تحققت بوساطة الأمم المتحدة انتهت في تشرين الأول/أكتوبر 2022، فقد ظلت مستويات العنف في أدنى مستوياتها

منذ بداية النزاع في عام 2015. وواصل المبعوث الخاص جهوده لتأمين وضع خريطة طريق من قبل الأمم المتحدة لإنهاء الحرب في البلد. وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، التزمت الأطراف بمجموعة من التدابير لتطبيق وقف إطلاق النار في أنحاء البلاد، وتحسين الظروف المعيشية في اليمن، والانخراط في التحضيرات لاستئناف عملية سياسية جامعة برعاية الأمم المتحدة. بيد أن حالات التوتر الإقليمية وهجمات الحوثيين في البحر الأحمر أعاقت إحراز مزيد من التقدم.

عمل مختلف أنواع أفرقة رصد الجزاءات

25 - في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 و 30 نيسان/أبريل 2024، قدم الأمين العام تقريرين (S/2023/936 و S/2024/352) إلى مجلس الأمن عملاً بقراره 2684 (2023). ويتعلق التقريران بالأذون بتفتيش السفن المتجهة إلى ليبيا أو القادمة منها، في أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا بهدف ضمان التنفيذ الصارم لحظر توريد الأسلحة. ومدد المجلس، بموجب قراره 2733 (2024)، الإذن لمدة 12 شهراً أخرى، وجعل بعض أنماط التصرف في المضبوطات رهناً بموافقة اللجنة، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ القرار في غضون 6 أشهر و 11 شهراً من تاريخ اتخاذه. وعلاوة على ذلك، مدد المجلس، بموجب قراره 2701 (2023)، ولاية فريق الخبراء المعني بليبيا حتى 15 شباط/فبراير 2025.

26 - وفي رسالة مؤرخة 15 أيلول/سبتمبر 2023 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2023/676)، قدم الأمين العام مستجدات التقدم الذي أحرزته السلطات الصومالية في ضوء المعايير المرجعية العشرة المتعلقة بقدرتها على ضبط الأسلحة والذخائر. وطلب مجلس الأمن في قراره 2713 (2023) من الأمين العام تقديم مستجدات أخرى عن التقدم المحرز، بما في ذلك ما يتعلق بمعيار إضافي بشأن الإدارة الآمنة للسلائف الكيميائية المرتبطة بتصنيع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والتخلص منها. وبموجب القرار نفسه، جدّد المجلس ولاية فريق الخبراء المعني بالصومال حتى 15 كانون الثاني/يناير 2025، وأعاد تسميته فريقَ الخبراء العامل بموجب القرار 2713 (2023).

27 - وفي تقرير صدر في 15 أيلول/سبتمبر 2023 (S/2023/677)، قدم الأمين العام تقييماً للتقدم المحرز بشأن المعايير الرئيسية المنشأة في الفقرة 25 من قرار مجلس الأمن 2653 (2022) بشأن هايتي. واستبدل المجلس في قراره 2699 (2023) حظر توريد الأسلحة المحدد الأهداف بحظر توريد للأسلحة على كامل أراضي هايتي. وعلاوة على ذلك، جدد المجلس، بموجب قراره 2700 (2023)، ولاية فريق الخبراء المعني بهايتي حتى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

28 - وقدم الأمين العام في تقريره الصادر في 15 نيسان/أبريل 2024 (S/2024/309) وفي رسالة مؤرخة 15 أيار/مايو 2024 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2024/391)، مستجدات التقدم الذي أحرزته حكومتا جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، على التوالي، إزاء المعايير المرجعية الرئيسية لكل منهما. ومُددت ولاية فريق الخبراء المعني بجنوب السودان حتى 1 تموز/يوليه 2025. ومدد المجلس ولاية كل من فريق الخبراء المعني باليمن وفريق الخبراء المعني بالسودان حتى 15 كانون الأول/ديسمبر 2024 و 12 آذار/مارس 2025، على التوالي.

29 - ولم يجدد مجلس الأمن تدابير الجزاءات المفروضة على مالي. ونتيجة لذلك، توقف في 31 آب/أغسطس 2023 سرَيان تدابير الجزاءات وانتهت فترة ولاية اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي. وانتهت أيضا فترة ولاية فريق الخبراء المعني بمالي في 30 أيلول/سبتمبر 2023. ومع أن المجلس

لم يجدد ولاية فريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 1874 (2009) المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى ما بعد 30 نيسان/أبريل 2024، فقد ظل نظام الجزاءات المتعلق بهذا البلد قائما.

30 - وقدم الأمين العام تقريراً إلى مجلس الأمن عن تنفيذ قرار المجلس 2231 (2015) بشأن المسألة النووية الإيرانية (S/2023/975). وإضافة إلى ذلك، أقر الأمين العام في الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ قرار المجلس 1540 (2004)، الذي يهدف إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى جهات من غير الدول، بأهمية ذلك القرار.

ثالثا - جلسات التحاور مع الدول الأعضاء

31 - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها 79/78، أن يعقد بانتظام جلسات تحاور جامعة حول مسائل السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة، وإلى الأمانة العامة أن تتّصل بالدول الأعضاء قبل عقد تلك الجلسات بغية كفالة مشاركتها على نطاق واسع وبشكل مجدٍ.

32 - وفي أعقاب مشاورات أُجريت مع الميسرين المشاركين لقرار الجمعية العامة ومكتب اللجنة الرابعة، نظمت إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام جلسة التحاور السنوية الحادية عشرة بشأن السياسات العامة المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة في 5 حزيران/يونيه 2024. وتركَّز الحوار على آثار التكنولوجيا الرقمية على السلام والأمن.

33 - وركزت وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام في كلمتها على التأثير التحويلي للتكنولوجيات الرقمية على المجتمعات والاقتصادات والعلاقات الدولية. وأشارت إلى أنه رغم المساعدة التي وفرتها هذه الابتكارات في تعزيز المساواة بين الجنسين والعمل المناخي والعدالة العرقية والسلام، فإنها طرحت أيضا تحديات، مثل التسبب بمخاطر جديدة تتعلق بتسليح التكنولوجيا الرقمية أو انتشار المعلومات المضللة عبر منصات التواصل الاجتماعي. وأشارت إلى أن التكنولوجيا الرقمية تعيد رسم ملامح البيئة التنفيذية للبعثات السياسية الخاصة وتؤثر على ديناميات السلام والأمن، بما في ذلك من خلال انتشار خطاب الكراهية والتضليل الإعلامي واستغلال التكنولوجيا الجديدة من قبل الجماعات الإرهابية وغيرها من الجهات الفاعلة غير التابعة للدول. وسلطت الضوء على المبادرات التي قامت بها البعثات السياسية الخاصة لتسخير التكنولوجيا الرقمية للنهوض بولاياتها، لا سيما في المساعدة على جعل العمليات السياسية أكثر شمولاً، وتعزيز التعاون مع الحكومات ووسائل الإعلام للتصدي لخطاب الكراهية، وإطلاع المجتمعات المحلية بشكل أفضل على عمل البعثات. ورحبت بمشاركة الدول الأعضاء في التوصل إلى توافق عالمي حول كيفية الحماية من إساءة استخدام التكنولوجيا الرقمية، ولا سيما من خلال اعتماد أول قرار للجمعية العامة بشأن الذكاء الاصطناعي والمناقشات الجارية بشأن إبرام اتفاق رقمي عالمي.

34 - وقدمت الأمينة العامة المساعدة لعمليات الدعم إحاطة إلى الدول الأعضاء بشأن العمل الذي تقوم به إدارتها لدعم البعثات السياسية الخاصة في تنفيذ ولاياتها. وأشارت إلى أن التكنولوجيا الحديثة عززت القدرات التحليلية والاستجابة الآنية للأزمات والإلمام بالحالة، ولكنها زادت في الوقت نفسه من مواطن الضعف الأمنية وانتشار المعلومات المضللة والهواجس الأخلاقية المتعلقة بخصوصية البيانات وحقوق الإنسان. وتطرقت بالتفصيل إلى الأدوات التكنولوجية التي تستخدمها البعثات السياسية الخاصة وسلطت الضوء على كيفية قيام مركز الخدمات العالمي التابع للأمم المتحدة بدعم البعثات في مجال التكنولوجيا

الرقمية، بدءاً من النسخ الاحتياطي للبيانات ووصولا إلى الاتصال عبر الساتل. وأشارت إلى أن التكنولوجيا الجغرافية المكانية وتحليلات البيانات يتسمان بأهمية بالغة لإدارة الموارد وللمساعدة في اتخاذ القرارات المعقدة. وأوضحت كيف قام مشروع "المعسكر الذكي" بدمج التكنولوجيا الذكية من أجل إدارة الموارد بكفاءة في البعثات. وأشارت أيضا إلى وجود تحديات، مثل القيود المفروضة على الميزانية، ودعت إلى توفير تمويل كاف لصيانة واستبدال التكنولوجيا القديمة من أجل التخفيف من حدة المخاطر الأمنية وضمان سلامة النظم.

35 - وخلال تبادل الآراء الذي أعقب ذلك، ناقشت الدول الأعضاء ما توفره التكنولوجيا الرقمية من فرص وتنطوي عليه من مخاطر بالنسبة إلى صون السلام والأمن الدوليين. وشددت على أهمية التكنولوجيا الرقمية في النهوض بولايات البعثات السياسية الخاصة لمنع نشوب النزاعات وصنع السلام وبنائه، وكذلك لتعزيز إشراك النساء والشباب والجهات الفاعلة الأخرى في العمليات السلمية. كما أعربت عن مخاوفها بشأن قضايا متعلقة بالخصوصية وأمن البيانات والمعلومات المضلِّلة والمعلومات المغلوطة وخطاب الكراهية، ما قد يؤدي إلى تفاقم مخاطر النزاع. وأكدت الدول الأعضاء على أهمية التعاون مع الأوساط الأكاديمية وقطاع التكنولوجيا والمنظمات الإقليمية في وضع المعايير وتعزيز الأمن السيبراني. وشددت على أنه ينبغي للتكنولوجيا أن تكون مكمِّلة للَّمسة الإنسانية في صنع السلام، لا أن تحل محلها، وأنه ينبغي لاستخدام هذه التكنولوجيا من قبل البعثات السياسية الخاصة أن يكون ممتثلا لولايات البعثات والقوانين الوطنية وأن يحترم السيادة.

رابعا - القضايا السياساتية الرئيسية المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة

الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن

36 - غالبا ما استُبعدت النساء اللاتي يعانين بشكل غير متناسب من آثار النزاعات من مفاوضات السلام والجهود المبذولة في المراحل الانتقالية. وبالتالي، فإن تفكيك الهياكل التي تديم أوجه عدم المساواة وتعوق المشاركة الكاملة والمجدية للمرأة على قدم المساواة مع الرجل وإدماج صوتها ليس مسألة إنصاف وحقوق فقط بل هي أيضا وسيلة قوية لتوسيع نطاق الإمساك بزمام السلام والعمليات السياسية. وانسجاما مع قرار مجلس الأمن 2493 (2019)، عززت البعثات السياسية الخاصة ودعمت جهود منع النزاعات وصنع السلام وبناء السلام المراعية للمنظور الجنساني، بما في ذلك في العراق وقبرص وكولومبيا واليمن. وقدّم مستشارو ومنسقو الشؤون الجنسانية في البعثات السياسية الخاصة المشورة والدعم الأساسيين إلى الممثلين الخاصين والمبعوثين الخاصين للأمين العام، بما في ذلك النهُج المتعددة المسارات والتدابير المحددة الأهداف من أجل النهوض بالمشاركة السياسية للمرأة، لجعل العمليات السلمية أكثر شمولا، والتأكد من إدراج منظور جنساني في العمل السياسي للأمم المتحدة.

37 - ودعم مكتب المنسقة الخاصة لشؤون لبنان 11 شبكة وساطة محلية نسائية منخرطة في الحفاظ على الاستقرار وتعزيز الوساطة على مستوى القواعد الشعبية. واكتسبت أيضا الجهود التي يبذلها المكتب لتعزيز وصول المرأة إلى عملية صنع القرار داخل الأحزاب السياسية زخما كما يتضح من قرار الحزب التقدمي الاشتراكي إدراج المساواة بين الجنسين في مجالسه التنفيذية. وفي هايتي، ورغم الوضع الأمني المتدهور وتزايد العنف الجنساني والجنسي، عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي على تيسير لقاءات للقيادات النسائية من الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والقضاء لمناقشة وجهات نظرهن حول العملية السياسية والحد من العنف والحوكمة والإصلاح الانتخابي ودورهن في القضاء، بما يمكّن المرأة من المشاركة بشكل مجدٍ في المناقشات العامة. وتماشياً مع قرار مجلس الأمن 2254 (2015)، تولى

المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سوريا تيسير المشاركة المجدية للمرأة والمجتمع المدني من أجل الدفع بحل سياسي مستدام من خلال التعاطي الموضوعي المنتظم مع المجلس الاستشاري للمرأة السورية وغرفة دعم المجتمع المدني. وواصل مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن تعميق وتوسيع نطاق التواصل مع طائفة متنوعة من النساء، بما في ذلك من خلال عملية ترتكز على المشاركة لوضع استراتيجية لإدماج القضايا الجنسانية، هي "الرؤية القاعدية لعملية سلام شاملة في اليمن"، من خلال مشاورات أُجريت في عدن والقاهرة وعمان مع مئات النساء اليمنيات من مجتمعات محلية مختلفة.

38 - وفي أفريقيا الوسطى، وبناء على طلب من شبكة البرلمانيات في غابون، يسّر المكتب الإقليمي إجراء مناقشات بشأن مشاركة النساء في الحياة السياسية خلال الفترة الانتقالية وما بعدها، مع التركيز على إشراكهن في العمليات السياسية وهيئات صنع القرار. وفي آسيا الوسطى، قدم مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا الدعم إلى تجمع القيادات النسائية في وسط آسيا لتعزيز إبراز أهمية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في المنطقة، بما في ذلك في الوثيقة الختامية للاجتماع التشاوري الخامس لرؤساء دول وسط آسيا، المعقود في دوشانبي عام 2023. وواصل مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى تقديم الدعم لوضع "مقياس جنساني" يساعد في رصد امتثال البلدان للالتزامات الإقليمية والتقدم المحرز في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

الشباب والسلام والأمن

39 - اضطلعت البعثات السياسية الخاصة بدور رئيسي في دعم تنفيذ قرار مجلس الأمن 2250 (2015) والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والوطني وعززت جهودها لزيادة المشاركة المجدية للشباب والشابات في صنع السلام والعمليات السياسية.

40 - وعملت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مع الشباب العراقي في بذل الجهود للتصدي لتغير المناخ، بما في ذلك من خلال المسابقات والإرشاد وبناء القدرات. وجمع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والاتحاد الأفريقي ناشطين شباب من المنطقة لتبادل الممارسات الجيدة في ما يتعلق بالأنشطة التي يقودها الشباب في مجالي العمل المناخي ومنع نشوب النزاعات، وذلك سعيا منهما لتنفيذ نداء داكار للعمل بشأن تغير المناخ والسلام والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

41 - وفي ليبيا، أطلقت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة برنامج "رائدات" وهو برنامج تدريبي مدته سنة واحدة لقادة المستقبل في ليبيا. وستتلقى ثلاثون شابة ليبية تدريبا يركز على حقوق الإنسان والمشاركة السياسية للمرأة ومكافحة خطاب الكراهية. وفي شباط/فبراير 2024، قدم البرنامج الدعم إلى 12 شابة للقيام بزيارة دراسية إلى برلمان الاتحاد الأوروبي في بروكسل، حيث تعاطينَ مع أعضاء في البرلمان وتواصلن مع اختصاصيين شباب لمناقشة تأثير النزاع على الشباب في ليبيا. وقدم مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا من جهته برنامجا تدريبيا مدته 10 أشهر لطلاب من خمسة بلدان من وسط آسيا وأفغانستان من خلال أكاديمية الدبلوماسية الوقائية التابعة له.

42 - واستفادت بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا من وجودها الميداني لدعم الشباب في مبادرات السلام المحلية التي راوحت بين تعزيز المصالحة بين المقاتلين السابقين والمجتمعات المضيفة وإتاحة

المشاركة في عمليات كشف الحقيقة والعدالة الانتقالية. وفي أيلول/سبتمبر 2023، جمعت البعثة قادة شباب من بلديات مختلفة في نارينيو لمناقشة مواضيع تتعلق بالحقيقة والذاكرة وبناء السلام.

43 - ووافقت إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في كانون الأول/ديسمبر 2023، انطلاقا من تعزيز التزامها بالشباب والسلام والأمن، على أول استراتيجية لها تتعلق بالشباب والسلام والأمن، للفترة 2024-2026، للإسهام في التوعية بالخطة من خلال الدعوة، وتعزيز قدرات موظفي مقر الأمم المتحدة والبعثات على تنفيذ الخطة من خلال التدريب والإرشاد، وتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء لوضع خطط عمل وطنية تمشياً مع قرار مجلس الأمن 2250 (2015).

بناء السلام والحفاظ على السلام

44 - تتمتع لجنة بناء السلام بمكانة فريدة تمكّنها من أن تقدم إلى مجلس الأمن، بناء على طلبه، منظورا واضحا وواقعيا وقابلا للتطبيق ونوعيا لبناء السلام. وأثبت الدور الاستشاري الذي تضطلع به اللجنة لدى المجلس أهمية هذا الدور بشكل خاص أثناء نظر المجلس في ولايات البعثات السياسية الخاصة. فقد أسدت مثلا اللجنة المشورة بشأن جوانب بناء السلام في التنفيذ الشامل للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم ولمبادرات السلام الأخرى التي اتخذتها حكومة كولومبيا، وبشأن الدور الهام للشباب في بناء السلام.

45 - وواصل صندوق بناء السلام دعم الجهود البرنامجية التي تبذلها البعثات السياسية الخاصة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية العاملة معاً، بما في ذلك من خلال توفير التمويل الحيوي لمبادرات بناء السلام ومنع نشوب النزاعات المراعية للمنظور الجنساني، والشاملة للشباب وبقيادتهم. وفي ليبيا، أسهم إنشاء لجان محلية لبناء السلام والتنمية بمشاركة الشباب، إلى جانب بناء القدرات في مجال إدارة النزاعات والتدريب المهني للشباب في مدن سبها وغات وأوباري في جنوب ليبيا، في زيادة ثقة أعضاء اللجان في مساهمتها في بناء السلام المحلي بنسبة 47 في المائة. وفي الصومال، أدى مشروع ممول من صندوق بناء السلام إلى تحسين المؤشرات الاجتماعية والنفسية الاجتماعية للشباب المرتبطين سابقاً بحركة الشباب وللشباب المهمشين. وأدى البرنامج إلى زيادة ثقة الوكالات الحكومية في إعادة الإدماج المجتمعي، حيث زاد عدد الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقاً بحركة الشباب الذين أحالتهم وزارة الأمن الداخلي والجيش الوطني الصومالي إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة وشركائها من منظمات المجتمع المدني لإعادة إدماجهم، بنسبة 61% منذ إطلاق المشروع.

46 - وشكلت هايتي مثالاً على الدعم القوي الذي يقدمه صندوق بناء السلام إلى مبادرات بناء السلام القطرية. ومنذ عام 2008، خصص الصندوق نحو 39 مليون دولار لمشاريع في البلد عملت على تنفيذها 10 وكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمتان من منظمات المجتمع المدني كمتلقيتين مباشرتين للتمويل. ومنذ أن بات البلد مؤهلا للحصول على تمويل من صندوق بناء السلام في عام 2019، تركّز الدعم البرنامجي في هايتي على أولويات مثل العدالة وسيادة القانون ونزع السلاح والحد من العنف المجتمعي، لا سيما في ما يتعلق بأنشطة العصابات المسلحة. وإضافة إلى ذلك، ركزت المشاريع التي يدعمها الصندوق على الأمن الانتخابي وعلى دعم معايير مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي والإطار الاستراتيجي المتكامل. والتزم الصندوق بدعم جهود بناء التوافق والحوار في هايتي وتعزيز قدرات المجتمع المحلي على الصمود، لا سيما لصالح النازحين داخلياً.

47 - وواصلت البعثات السياسية الخاصة أيضاً التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما مع مجموعة البنك الدولي ضمن *إطار شراكة الأمم المتحدة والبنك الدولي لحالات الأزمات*. وأبلغت الشراكة

في تقرير الرصد الصادر عنها لعام 2022، *إطار شراكة الأمم المتحدة والبنك الدولي لحالات الأزمات*، الذي نُشر في شباط/فبراير 2024، عن التعاون في أفغانستان، والسودان، والصومال، والعراق، ولبنان، وليبيا، واليمن، والأرض الفلسطينية المحتلة، من خلال طرائق مختلفة. وشملت أمثلة التعاون الاستفادةَ من خبرات مجموعة البنك الدولي لإثراء مسار تقاسم الثروة في عمليات السلام في ليبيا واليمن. وقدّم مكتب دعم بناء السلام ومرفق الشراكات التابع له الدعم في مجالي الاتصال والمشورة، وزيادة القدرات ودعم إدارة المعارف في ما يتعلق بالشراكات بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية.

خطاب الكراهية والمعلومات المضللة

48 - يعمل العديد من البعثات السياسية الخاصة ضمن بيئات يغذي فيها خطابُ الكراهية والمعلوماتُ المضللة والمعلوماتُ المغلوطة الاستقطابَ والتحيز والعنف. وأقر مجلس الأمن في قراره 2686 (2023) بأن خطاب الكراهية يمكن أن يسهم في الدفع إلى اندلاع النزاعات وتصعيدها وتكرارها، وإعاقة الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام. وطلب من البعثات السياسية الخاصة أن تقوم، في إطار ولاية كل منها، برصد خطاب الكراهية وإدراج معلومات عن هذه القضية في تقاريرها المنتظمة إلى المجلس.

49 - وفي هذا السياق، وبدعم من إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، حددت البعثات السياسية الخاصة السبل التي يمكن أن تعالج بها الآثار السلبية لخطاب الكراهية والمعلومات المضللة في سياق ولاياتها. وعملت مع الشركاء الوطنيين والإقليميين على مكافحة الاستخدام الخبيث للمنصات الرقمية، بما في ذلك من خلال القيام بالرصد والتحليل، والتوعية، ودعم تدريب الجهات الفاعلة الوطنية، والتعاون مع الشركاء الإقليميين، وتنفيذ تدابير لحماية المشاركين في محادثات السلام، ولا سيما النساء، على المنصات الإلكترونية. وستسترشد البعثات السياسية الخاصة في عملها هذا بمبادئ الأمم المتحدة العالمية لسلامة المعلومات التي أُطلقت حديثاً، أي ثقة المجتمع ومرونته؛ الحوافز الصحية؛ تمكين الجمهور؛ إعلام مستقل وحر وتعددي؛ والشفافية والبحث.

50 - وفي العراق، واستجابةً لطلب من الحكومة، قدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق الدعم في صياغة استراتيجية وطنية لمكافحة خطاب الكراهية، وعززت الشراكات مع وسائل الإعلام وشركات التواصل الاجتماعي لمعالجة كيفية إسهامها في الحد من هذه الظاهرة. وأطلق مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام للقرن الأفريقي، إلى جانب كيانات الأمم المتحدة الأخرى في المنطقة، استراتيجية الأمم المتحدة للقرن الأفريقي بشأن خطاب الكراهية في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 لتعزيز قدرات الشركاء الوطنيين وموظفي الأمم المتحدة على رصد خطاب الكراهية وتحليله وتوثيقه.

51 - وفي ليبيا، عملت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بشكل وثيق مع وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي للتنبيه من خطاب الكراهية والتصدي له، مشيرة إلى تعرض النساء والناشطين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني بشكل خاص للخطاب التحريضي وخطاب الكراهية. وواصل مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار التأكيد على التهديد الذي يشكله خطاب الكراهية على النسيج الاجتماعي في البلاد، مسلطاً الضوء على الحاجة إلى الإنذار المبكر والمنع نظراً لتدهور العلاقات بين الطوائف في ولاية راخين. وفي الشرق الأوسط، عمل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط بشكل منتظم، من خلال انخراطه الاستراتيجي ورسائل التواصل العامة مع الشركاء المحليين على التوعية بمخاطر خطاب الكراهية وتأثيره على السلام والاستقرار في المنطقة وضرورة معالجة أسبابه الجذرية.

أثر الإصلاحات على تنفيذ الولايات السياسية الخاصة ذات الصلة في هذا المجال

52 - في 1 كانون الثاني/يناير 2019، أُدخلت عدة إصلاحات هامة، وافقت عليها الجمعية العامة، لإعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة، وإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وتغيير نموذج إدارة الأمم المتحدة. وكان لكل من مسارات الإصلاح الثلاثة آثار على عمل البعثات السياسية الخاصة.

53 - وتمثلت الأهداف الشاملة لإعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن في إيلاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات واستدامة السلام، وتعزيز فعالية واتساق عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، وفي جعل ركيزة السلام والأمن أكثر اتساقاً ومرونة وفعالية من خلال اتباع نهج شامل للركيزة بأسرها، ومواءمتها بشكل أوثق مع ركيزتي التنمية وحقوق الإنسان. وعرض الأمين العام بالتفصيل في تقريره عن استعراض تنفيذ إصلاح ركيزة السلام والأمن الصادر في 20 تموز/يوليه 2020 (A/75/202)، أثر الإصلاح وحدد فوائده، بما في ذلك اتباع نهج متكامل ذي توجه سياسي إزاء سياق كل من البعثات ومن غير البعثات؛ وتحقيق مواءمة أوثق مع الجهات الفاعلة في التنمية؛ والاتساق التنظيمي والمرونة والفعالية.

54 - واقتُرح تغيير نموذج الإدارة في الأمم المتحدة، بما في ذلك إنشاء إدارة الدعم العملياتي وإدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، من أجل تمكين الأمانة العامة من تنفيذ ولاياتها بطريقة أكثر فعالية وخاضعة لقدر أكبر من المساءلة، وبالتالي تحسين وضع الأمم المتحدة لمواجهة التحديات العالمية، بما في ذلك من خلال عمل البعثات السياسية الخاصة. وفي هذا السياق، قدم الأمين العام إطاراً منقحاً لتفويض السلطة يركز على اتخاذ القرارات انطلاقا من موقع أقرب إلى نقطة التفويض وتنفيذ البرامج. وكان تفويض السلطة مصحوبًا بإطار مساءلة لمراقبة ممارسة السلطة المفوضة. واستُحدثت حلقات لتقصي ردود الفعل مع المديرين من خلال المجلس المعني بالعلاقات بين الإدارة والعملاء المُنشأ حديثا، الذي يتألف من ممثلين عن العملاء الداخليين يعملون بالتناوب، بما يشمل تمثيلا رئيسيا من البعثات السياسية الخاصة.

55 - وكانت الاستجابة المرنة للأزمات، بما في ذلك القدرة على الاستجابة السريعة لبدء عمل البعثات، والزيادة المفاجئة لحجمها، وخفضها التدريجي، وتصفيتها، عنصراً رئيسياً في الإصلاح. وفي مطلع عام 2024 مثلا، وبعد تدهور الوضع الأمني وإغلاق المطار في بورت - أو - برانس، أرسلت إدارة الدعم العملياتي طائرة مروحية بصورة مؤقتة إلى الجمهورية الدومينيكية من 29 آذار/مارس إلى 14 نيسان/أبريل 2024 لدعم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في نقل موظفي الأمم المتحدة بين هايتي والجمهورية الدومينيكية.

56 - وانسجاما مع المبادئ المنصوص عليها في الإصلاح الإداري، عملت إدارة الدعم العملياتي، التي تتعامل مع العملاء مباشرة، على دعم وتوجيه البعثات السياسية الخاصة في ممارسة تفويض السلطة في مجال الموارد البشرية. وقدمت مجموعةً كاملة من الخدمات الاستشارية في مجال الموارد البشرية وخدمات الدعم العملياتي إلى كبار المديرين في مجالات مثل إدارة الأداء وتسوية المنازعات. وأشرفت الإدارة على التخطيط التنفيذي للقوة العاملة والتصميم التنظيمي وعملية استعراض ملاك الموظفين المدنيين. كما دافعت عن ترشيد وتبسيط عمليات مختلفة للموارد البشرية، مثل إدارة قائمة المرشحين المقبولين وتقليص عدد الموظفين. ومنذ عام 2022، زودت آليةُ القدرة الاحتياطية الدائمة كيانات من قبيل البعثات السياسية الخاصة بموظفين من الأمانة العامة ذوي خبرة عالية في مجالات وظيفية مختلفة للاستجابة السريعة أثناء الأزمات. وأسهم خبراء الزيادة المفاجئة في الاستجابة للأزمة في هايتي، وقدموا الدعم لآلية مراقبة وقف إطلاق النار في ليبيا، وساعدوا

في جهود تنفيذ عملية الخفض التدريجي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، ودعموا توسيع مكتب المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى.

التوزيع الجغرافي وتمثيل الجنسين

57 - وفقا للمادة 101 من الميثاق، تراعى على النحو الواجب أهمية اختيار الموظفين على أوسع نطاق جغرافي ممكن. إن تعزيز التنوع الجغرافي ليس مجرد التزام قانوني بموجب الميثاق، بل هو أيضاً عامل حاسم لفعالية الأمم المتحدة ومشروعيتها باعتبارها منظمة عالمية. ولا يزال الأمين العام ملتزماً بتشجيع زيادة تنوع القوة العاملة.

58 - وفي 31 تموز/يوليه 2024، كان توزيع الموظفين المعينين دولياً العاملين في البعثات السياسية الخاصة الميدانية في الفئة الفنية والفئات العليا وفئة الخدمة الميدانية والبالغ عددهم 560 1، على النحو التالي: 32,2 في المائة من دول أوروبا الغربية ودول أخرى، و 25,7 في المائة من الدول الأفريقية، و 22,6 في المائة من دول آسيا والمحيط الهادئ، و 12,6 في المائة من دول أوروبا الشرقية، و 6,9 في المائة من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن الموظفين المعينين محلياً في فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة البالغ عددهم 878 1، كان 71,8 في المائة من دول آسيا والمحيط الهادئ، و 16,1 في المائة من الدول الأفريقية، و 10,4 في المائة من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و 1,2 في المائة من دول أوروبا الغربية ودول أخرى، و 0,3 في المائة من دول أوروبا الشرقية.

59 - والأمين العام ملتزم بالقدر نفسه بتحسين تمثيل المرأة في المنظمة بأسرها، بما في ذلك في البعثات السياسية الخاصة العاملة في الميدان. وفي 31 تموز/يوليه 2024، بلغت نسبة النساء من الموظفين المعينين دولياً الذين يعملون في هذه البعثات 35,4 في المائة، بانخفاض طفيف عن نسبة 37,7 في المائة المسجلة في أيار/مايو 2023. ومن الموظفين المعينين محلياً، بلغت نسبة النساء 19,8 في المائة، بانخفاض طفيف أيضا.

خامسا - الملاحظات

60 - تظهِر أنشطةُ البعثات السياسية الخاصة المبينة في هذا التقرير الإسهام الحيوي للبعثات في تعزيز العمل المتعدد الأطراف من أجل السلام. وهي عنصر حيوي في مجموعة الأدوات الدبلوماسية للأمم المتحدة للاستجابة للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وهي إنما صُممت ونُشرت لتعزيز التسوية السلمية للمنازعات على النحو المتوخى في الفصل السادس من الميثاق.

61 - إن دور البعثات السياسية الخاصة في نهاية المطاف هو دور داعم يهدف إلى مساعدة الشركاء الوطنيين والإقليميين في حل النزاع وتوطيد السلام والحفاظ عليه. وهي تعمل بناءً على مبدأ رئيسي هو أن يكون العمل الوطني في صلب هذه الجهود. وهي تسلّم بأنه تقع على كاهل الدول الأعضاء المسؤولية الرئيسية عن منع نشوب النزاعات وبناء السلام وهي تملك من القدرة على القيام بذلك ما لا يملكه غيرها. وتجمع البعثات السياسية الخاصة بين دعمها للعمل الوطني والشراكات الإقليمية القوية، إدراكا منها أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية حيوية من أجل تعددية أطرافٍ فعالة ومترابطة. ولا تزال الاستفادة من هذه الشراكات للنهوض بولايات البعثات السياسية الخاصة تشكل أولوية قصوى بالنسبة إلي وإلى ممثليّ الخاصين ومبعوثيّ الخاصين.

62 - وفي مواجهة بيئة السلام والأمن العالمية المعقدة الحالية ونظراً لاتساع نطاق وتعقيد ما يُطلب من البعثات السياسية الخاصة تقديمه، فإن الدعم القوي من الدول الأعضاء، بما في ذلك في الجمعية العامة ومجلس الأمن، أمر بالغ الأهمية لكي تتمكن البعثات من الوفاء بولاياتها بنجاح. ومن الأبعاد الهامة لهذا الدعم الوحدة السياسية الكامنة وراء الجهود التي يبذلها ممثليّ الخاصون ومبعوثي الخاصون، الذين يشكل لهم الدعم المقدم من المجتمع الدولي السندَ الأهم ومصدرا للشرعية. وفي هذا الصدد، ألاحظ أيضا المسألة العالقة المتصلة بترتيبات تمويل البعثات السياسية الخاصة ودعمها.

63 - وفي عام 2023، قدمتُ موجز السياسات بعنوان "خطة جديدة للسلام"، كي تنظر فيها الدول الأعضاء، مسلطًا فيها الضوء على المأزق الحالي في العالم وعلى الحاجة الملحة إلى العمل الجماعي. ويشجعني الصدى الذي لاقاه ذلك التشخيص بين الدول الأعضاء والتأييدُ القوي الذي أعرب عنه الكثيرون للتوصيات، بما في ذلك ما يتعلق بالدبلوماسية من أجل السلام، والشراكات الإقليمية، واحترام القانون الدولي، وبناء الثقة، وبناء السلام ومنع نشوب النزاعات، وهي أمور تقع في صميم رؤيتي للعمل المتعدد الأطراف من أجل السلام. وتضطلع البعثات السياسية الخاصة بدور حيوي في جميع هذه المجالات وتدعم الدول الأعضاء في سعي هذه الأخيرة إلى بناء مجتمعات متكيفة وسلمية. وأتطلع إلى اعتماد *ميثاق من أجل المستقبل* وإلى العمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء لترجمة رؤيته للسلام والأمن إلى واقع على الأرض.

64 - وأود أن أشيد بممثليّ ومستشاريّ ومبعوثيّ الخاصين وبتفاني موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها الذين يعملون في البعثات السياسية الخاصة المنتشرة في أنحاء العالم في ظل ظروف صعبة في كثير من الأحيان للدفع بالدبلوماسية من أجل السلام والوفاء بوعد الميثاق. وإنني أقدّر عملهم والتزامهم كل التقدير.

المرفق

البعثات السياسية الخاصة للأمم المتحدة (حتى 15 تموز/يوليه 2024)

المبعوثون والمستشارون والممثلون الخاصون والشخصيون للأمين العام

1 - مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص

2 - مكتب المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بمنع الإبادة الجماعية

3 - المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية

4 - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004)

5 - ممثل الأمم المتحدة في مباحثات جنيف الدولية

6 - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا

7 - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى

8 - مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن

9 - بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة

10 - مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار

11 - مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام للقرن الأفريقي

شتى أنواع أفرقة رصد الجزاءات والكيانات والآليات الأخرى

12 - فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية

13 - فريق الخبراء المعني بالسودان

14 - فريق الخبراء المعني بليبيا

15 - فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى

16 - فريق الخبراء المعني باليمن

17 - فريق الخبراء المعني بجنوب السودان

18 - فريق الخبراء المقدم عملا بالقرار 2713 (2023)

19 - فريق الخبراء المعني بهايتي

20 - فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قراري مجلس الأمن 1526 (2004) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات

21 - تنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015)

22 - الدعم المقدم إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004) بشأن عدم انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل

23 - المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب

24 - فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

25 - مكتب أمين المظالم للجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة، وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات

المكاتب الإقليمية، ومكاتب دعم العمليات السياسية، والبعثات الأخرى

26 - مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان

27 - مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط[1]

28 - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان

29 - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

30 - بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال

31 - مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

32 - مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

33 - مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا

34 - مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي[2]

35 - فريق الأمم المتحدة لدعم لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

36 - بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

37 - بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا

38 - مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي

---

(1) ممول من الميزانية العادية، ولكنه، من الناحية الفنية، ليس جزءاً من فئة ميزانية البعثات السياسية الخاصة.

(2) ممول جزئياً من الميزانية العادية، ولكنه، من الناحية الفنية، ليس جزءاً من فئة ميزانية البعثات السياسية الخاصة.